

	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	CPGR/91/9 March 1991
	联合国粮食及农业组织	
	FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS	
	ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ALIMENTATION ET L'AGRICULTURE	
	ORGANIZACION DE LAS NACIONES UNIDAS PARA LA AGRICULTURA Y LA ALIMENTACION	

البند ٧ من جدول
الاعمال المؤقت

هيئة الموارد الوراثية النباتية

الدورة الرابعة

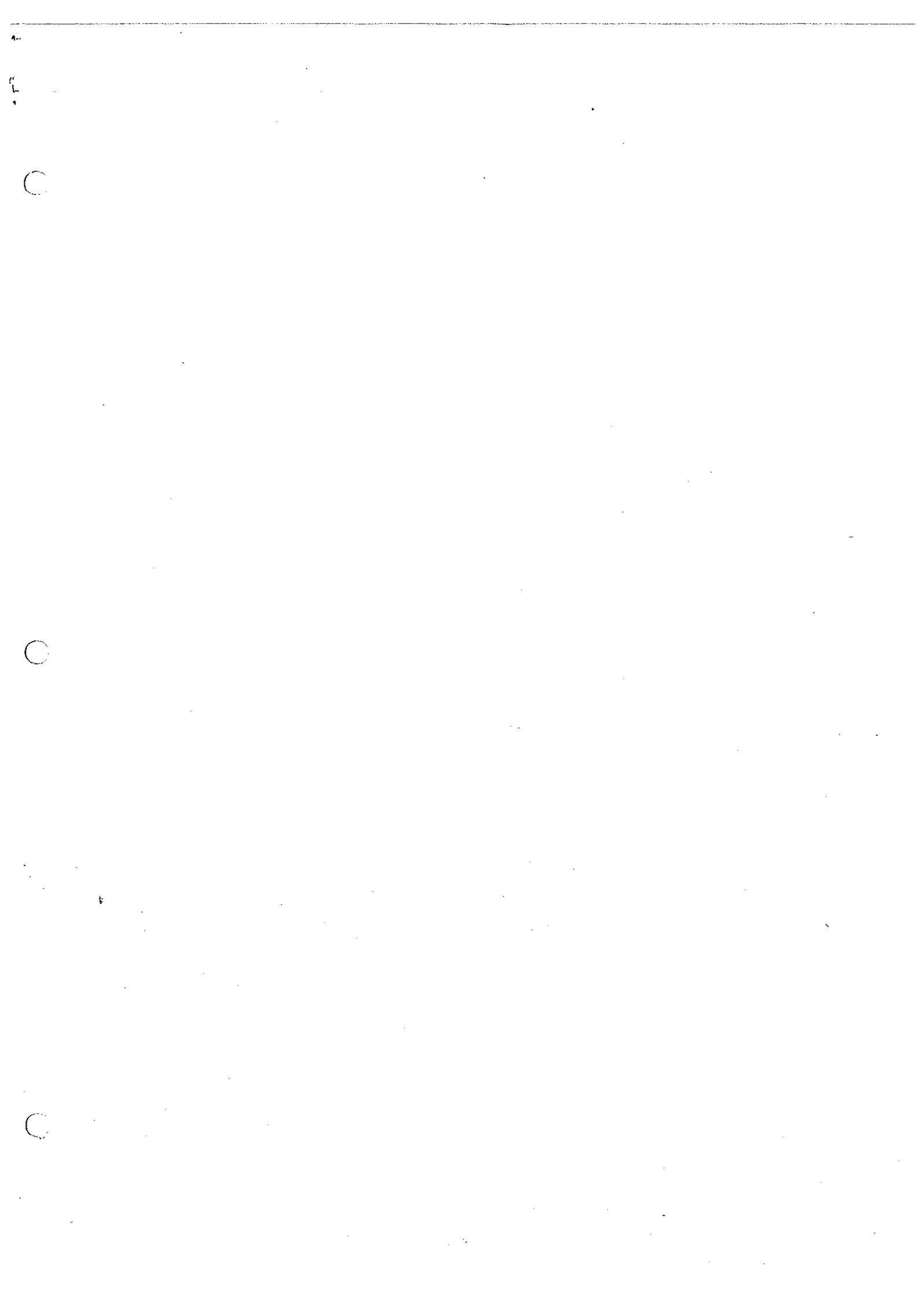
روما، ١٥-١٩/٤/١٩٩١

التنوع البيولوجي والموارد الوراثية النباتية

بيان المحتويات

الفقرات

٤-١	اولا المقدمة
١٠-٥	ثانيا الموارد الوراثية النباتية والتنوع البيولوجي: دور المنظمة وعملها
١٤-١١	ثالثا اعمال المنظمات الدولية الاخرى
١٨-١٥	رابعا المجالات التي يطلب من الهيئة تقديم توجيهات بشأنها
٢٣-١٩	١-٤ مشاركة المنظمة والهيئة فى المفاوضات بشأن انشاء اطار قانونى يعنى بالتنوع البيولوجى
٢٥-٢٤	٢-٤ طبيعة التعهد الدولى بشأن الموارد الوراثية النباتية
٢٨-٢٦	٣-٤ امكانية التوسع فى صلاحيات الهيئة
٣١-٢٩	١-٣-٤ مزايا توسيع صلاحيات الهيئة
٣٨-٣٢	٢-٣-٤ عيوب توسيع صلاحيات الهيئة ٣-٣-٤ التصورات الممكنة
٣٩	خامسا مسائل مطروحة على الهيئة لدراستها



التنوع البيولوجى والموارد الوراثية النباتية

اولا المقدمة

١ - ان معظم الحضارة المادية للانسان، بما فيها من غذاء ودواء وملجأ وكساء ووقود وادوات، مأخوذ من الموارد البيولوجية (الحيوية). وينطبق هذا القول على المجتمعات الريفية فى البلدان النامية بالذات. فظهور التكنولوجيات الحيوية الجديدة، التى تزيد مقدرتنا على استغلال طائفة متزايدة من الموارد الحية، انما يضاعف اعتمادنا على التنوع بدلا من ان يقلله. كما ينضوى اعتماد الانسان على التنوع البيولوجى، على التكافل الانسانى، ذلك لانه مامن بلد او اقليم يعتبر مكثفيا بذاته من الموارد البيولوجية.

٢ - كما ان تزايد الاهتمام الحكومى والشعبى بصيانة التنوع البيولوجى اخذ يؤدى الى عدد من المبادرات الحكومية الدولية لضمان المحافظة على التنوع البيولوجى للأجيال الحالية والمقبلة. ولعل اقدم هذه المبادرات واكثرها شهرة هى انشاء الشبكة العالمية للموارد الوراثية النباتية التابعة للمنظمة، لمعالجة جزء مهم من التنوع البيولوجى. ومن المبادرات الأخرى مبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الانمائى لوضع صك قانونى بشأن التنوع البيولوجى، ومبادرة منظمة الأغذية والزراعة لوضع اتفاقية بشأن الغابات. كما اولى اهتمام كبير للتنوع البيولوجى فى الاستعدادات التى تجرى لعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، فى البرازيل فى يونيو/حزيران ١٩٩٢.

٣ - وكان مجلس المنظمة قد ناقش، فى دورته الثامنة والتسعين، دراسة عن التعهد الدولى بشأن الموارد الوراثية النباتية والمسائل الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجى، كذلك بحث المجلس مشروع قرار عن التنوع البيولوجى فى سياق عملية التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية. وفى ضوء هذا، اقترح المجلس عددا من التوصيات قدمها لهذه الهيئة وللجنة الزراعة، وارتأتى ان الهيئة تمثل المحفل الاكثر ملاءمة للافاضة فى مناقشة الموارد الوراثية النباتية.

٤ - وتهدف هذه الوثيقة الى غايتين اثنتين:

- (١) تلبية طلب الهيئة فى دورتها الثالثة الذى يقضى بمعالجة قضايا السياسات المتصلة بالتنوع البيولوجى والموارد الوراثية النباتية فى دورتها الرابعة.

(٢) متابعة التوصيات ذات الصلة التي اقترحها المجلس في دورته الثامنة والتسعين، والمشار إليها في الفقرات ١٥ و ١٩ و ٢٤ من هذه الوثيقة.

ثانيا - الموارد الوراثية النباتية والتنوع البيولوجي: دور المنظمة وعملها

٥ - ينفى "التنوع البيولوجي" على طائفة من الكائنات الدقيقة في العالم والتجمعات التي تشكلها هذه الكائنات. ويشمل اصطلاح "التنوع الوراثي" كل التنوع البيولوجي الذي يمكن توارثه، (بما في ذلك التباين داخل النوع والتباين بين الأنواع، والجزء الأكبر من تنوع النظام الايكولوجي). أما اصطلاح "الموارد الوراثية" فهو كثيرا ما يستخدم، تحديدا، للإشارة الى ذلك الجزء من التنوع الوراثي ذي القيمة الفعلية والمحتملة. وتركز المنظمة صلاحياتها الفنية على تلك الموارد الوراثية التي تعرف، في الوقت الراهن، على أنها مفيدة للإنسان، خصوصا للغذاء والزراعة، بما في ذلك المحاصيل والغابات والثروة الحيوانية والأسماك. وتعتبر مساهمة المنظمة في الأنشطة الدولية في ميدان التنوع البيولوجي بالغة الأهمية بالنسبة لعملية التنمية.

٦ - وتعنى المنظمة عناية مباشرة بالتنوع البيولوجي، نظرا لأنه يمثل الأساس للزراعة والغابات والثروة السمكية. ونظرا لأنه أمكن التغلب على القيود التي تحد من نقل المواد الوراثية بين الكائنات الدقيقة بفضل التكنولوجيات الحيوية، فإن مدى التنوع البيولوجي ذي القيمة المباشرة في الأغذية والزراعة، أخذ في الاتساع. ومع أن جميع التنوع البيولوجي له قيمة محتملة في الأجل الطويل، إلا أن المنظمة تركز على تلك الجوانب من التنوع البيولوجي التي لها أهمية مباشرة في ضمان تنمية متكافئة وقابلة للاستمرار، كما أشار الى ذلك المجلس في دورته الثامنة والتسعين.

٧ - وتشمل الشبكة العالمية للموارد الوراثية النباتية التابعة للمنظمة (انظر الوثيقة CPGR/91/5) ثلاثة عناصر تنظيمية هي: الهيئة، والتعهد الدولي، والصندوق الدولي للموارد الوراثية النباتية، وتركز هذه الشبكة على المحاصيل والمراعي والنباتات الحرجية، وما يتصل بها من نباتات برية وعشبية. وينصب اهتمام الشبكة على صيانة الموارد الوراثية النباتية داخل، وخارج، مواقعها الطبيعية، واستغلال هذه الموارد، على كافة المستويات، بدءا من مستوى المزرعة، ومرورا بالقطر

والاقلليم، وانتهاءً بالعالم، وتتمتع الهيئة بمركز ممتاز يمكنها من تحديد الاخطار التى تهدد الموارد النباتية، وتعيين اولويات الصيانة على اساس قيمة النباتات المعنية، والتوصية والمساعدة فى اتخاذ طائفة واسعة من الاعمال لصيانة الموارد الوراثية النباتية واستغلالها على اساس قابل للاستمرار

٨ - كذلك تقوم المنظمة بطائفة واسعة من الاعمال الأخرى التى تتصل مباشرة بالتنوع البيولوجى، ويشار الى أن المنظمة قامت بدور رائد فى اعداد وتنفيذ خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية، التى تقضى احدى اولوياتها، بصيانة النظم الايكولوجية للغابات الاستوائية. ولقد اوصت الدورة السادسة لمجموعة الخبراء المعنية بالموارد الوراثية الحرجية والتابعة للمنظمة بأن تعطى اولوية متقدمة لصيانة الموارد الحرجية، بما فى ذلك المحاصيل البرية ذات الصلة. كذلك تعنى المنظمة ببرامج الحياة البرية والمناطق المحمية.

٩ - وتعاونت المنظمة، منذ عام ١٩٨٥، مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فى القيام بأعمال للنهوض بمستوى ادارة الموارد الوراثية الحيوانية وصيانتها على المستويين القطرى والاقليمى. ويمكن أن يصبح بنك بيانات الموارد الوراثية الحيوانية، الذى انشئ حديثا بالتعاون مع المنظمة، مركزا عالميا للمعلومات لتحسين صيانة واستخدام السلالات المحلية فى الاقاليم النامية. أما فى ميدان الثروة السمكية، فالبحوث تركز على النواحي الديموغرافية للانصاف الغالبة، وانشاء محتجزات لتشمل النظم الايكولوجية المتنوعة.

١٠ - ومنذ عام ١٩٨٨، شاركت جميع مصالح المنظمة المعنية بالموارد الوراثية فى مجموعة العمل المعنية بالتنوع البيولوجى، التى تساعد فى تنسيق سياسات وبرامج المنظمة فى هذا الميدان، وترصد التطورات ذات الأهمية. وسوف تدار برامج العمل الخاصة لدى المنظمة والمعنية بالموارد الوراثية الحيوانية والنباتية، التى هى قيد الاعداد، فى اطار برنامج شامل لصيانة واستغلال التنوع البيولوجى بقدر المستطاع.

ثالثا - أعمال المنظمات الدولية الأخرى

١١ - اظهر المجتمع الدولى فى السنوات التى تلت مؤتمر الأمم المتحدة المعنى ببيئة الانسان فى ستوكهولم فى عام ١٩٧٢، اهتماما متزايدا بصيانة التنوع البيولوجى. وتوجد فى الوقت الراهن اتفاقات عديدة

تتعلق بمختلف جوانب التنوع البيولوجى (بما فى ذلك اتفاقية التجارة الدولية بالانواع الحيوانية والنباتية المعرضة للخطر، واتفاقية "رامسار"، والاتفاقية العالمية للتراث الثقافى والوطنى) اضافة الى مؤسسات عديدة تهتم بالتنوع البيولوجى، مثل: برنامج الامم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية، واليونسكو، واليونيدو، ومنظمة الصحة العالمية، فضلا عن عدد كبير من المؤسسات غير الحكومية .

١٢ - ويهدف عدد من المبادرات الدولية الجديدة، التى هى الآن قيد الاعداد من طرف منظومة الامم المتحدة، الى صيانة التنوع البيولوجى واستغلاله على نحو قابل للاستمرار. وتشمل هذه المبادرات استعداد برنامج الامم المتحدة للبيئة لوضع اطار قانونى، واجراء مباحثات بشأن التنوع البيولوجى واستخدام التكنولوجيات الحيوية على نحو سليم من الناحية البيئية فى مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية، وتوفير الاموال اللازمة لصيانة التنوع البيولوجى كجزء من "التسهيلات البيئية العالمية" التى يديرها البنك الدولى، بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائى وبرنامج الامم المتحدة للبيئة. ولقد ساهمت المنظمة فى عملية التحضير لمؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية، كما قدمت دعمها الكامل لهذه العملية .

١٣ - وتعطى المؤسسات الاخرى، وبخاصة المنظمات غير الحكومية، اولوية للاصناف الحيوانية والنباتية البرية المعرضة للانقراض، وللنظم الايكولوجية الطبيعية المعرضة للخطر، وذلك ضمن اعمالها المتصلة بصيانة الطبيعة وحماية البيئة. ومن احدث التطورات التى اتبعت مثل هذه الاستراتيجية، عمل العديد من المنظمات غير الحكومية - وبخاصة الاتحاد الدولى لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية، والمعهد العالمى للموارد، والصندوق العالمى للحياة البرية - بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة، لوضع "استراتيجية لصيانة التنوع البيولوجى" تليها "خطة عمل عشرية" تركز على هذه الجوانب من صيانة التنوع البيولوجى .

١٤ - وتقيم المنظمة حوارا مع هذه المؤسسات ومع غيرها من المنظمات غير الحكومية المعنية بصيانة التنوع البيولوجى، وبخاصة مع تلك المنظمات التى تنتسب الى عضوية مجموعة صيانة النظام الايكولوجى وفريق العمل المعنى بالتنوع البيولوجى الخاص بمؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية .

رابعاً - المجالات التي يطلب من الهيئة
تقديم توجيهات بشأنها

١-٤ مشاركة المنظمة والهيئة في المفاوضات بشأن انشاء
اطار قانونى يعنى بالتنوع البيولوجى

١٥ - طلب المجلس، فى دورته الثامنة والتسعين، من "هيئة الموارد الوراثية النباتية، باعتبارها الجهاز الحكومى الدولى الرئيسى المناط به معالجة نطاق واسع ومهم من التنوع البيولوجى فى قطاعى الزراعة والغابات، ان تتأكد من ان خبرتها الطويلة قد استفيد منها تماما، وان آراءها قد اخذت تماما فى الحسبان عند صياغة صك قانونى عالمى لصيانة التنوع البيولوجى واستخدامه على نحو قابل للاستمرار او عند التفاوض بشأن هذا الصك". وفى هذا الصدد "حث المجلس امانة المنظمة وهيئة الموارد الوراثية النباتية، ضمن اطار صياغة الصك القانونى عن التنوع البيولوجى، والتفاوض بشأنه، على ما يلى: (ا) التشديد على الاهمية الاجتماعية والاقتصادية للتنوع البيولوجى، (ب) التاكيد على الاعتماد المتبادل بين صيانة التنوع البيولوجى، وبين تنميته القابلة للاستمرار فى قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الاسماك، ضمانا لاعطاء كلا الجانبين قدرا متساويا من البحث والاهمية، (ج) التاكيد، من جديد، من عدم تكرار او تجاهل الاعمال المهمة التى انجزتها المنظمة، والاتفاقيات التى ابرمتها، والهياكل المؤسسية التى انشأتها فى هذا المجال".

١٦ - وفى مجال اعداد هذا الاطار القانونى، استدعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجموعة عمل حكومية دولية من الخبراء الفنيين، اجتمعت ثلاث مرات، ومجموعة عمل حكومية دولية من الخبراء القانونيين والفنيين، اجتمعت مرة واحدة. وفى ضوء ما اسفرت عنه مجموعة العمل الاخيرة، بدأت مجموعة عمل حكومية دولية اخرى، منبثقة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مفاوضات فى فبراير/شباط ١٩٩١. وقد شاركت المنظمة بصفة مراقب فى جميع اجتماعات هذه المجموعات واقترحت موادا لادراجها فى الصك القانونى. وتتوقع المنظمة ان تشارك، بصفة مراقب، فى جميع اجتماعات المفاوضات المرتقبة.

١٧ - كما ان خبرة المنظمة والهيئة فى صياغة السياسات وفى التفاوض فى مجال جمع العناصر المختلفة للشبكة العالمية للموارد الوراثية النباتية، قد تكون عظيمة الاهمية فى عملية اعداد الصك القانونى

المقترح بشأن التنوع البيولوجي، وتشمل هذه العناصر الصياغة والتفاوض بشأن التعهد الدولي، والقرار المتعلق بحقوق المزارعين، وصياغة مدونة السلوك الدولية المقترحة بشأن جمع الأصول الوراثية ونقلها (انظر الوثيقة 01/19/RGPC) ومدونة السلوك المقترحة للتنوع البيولوجي من حيث تأثيره على الموارد الوراثية النباتية (انظر الوثيقة CPGR/91/12).

١٨ - ويتعين على الهيئة، وهي تبحث دورها ودور المنظمة في مواجهة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصدد الصياغة والتفاوض بشأن هذه الاتفاقية، ان تأخذ في الحسبان مذكرة التفاهم العامة الموجودة فعلا بين المنظمة وهذا البرنامج.

٢-٤ طبيعة التعهد الدولي بشأن الموارد الوراثية النباتية

١٩ - بحث المجلس، في دورته الثامنة والتسعين، مسألة "تحويل التعهد الدولي"، بعد ادخال التعديلات الملائمة، الى صك ملزم قانونا، ربما في شكل بروتوكول للمك القانوني المقترح بشأن التنوع البيولوجي"، و"اوصى المجلس بوجوب عرض هذه المسألة اولا على هيئة الموارد الوراثية النباتية وجماعة العمل المنبثقة عنها".

٢٠ - ويستند التعهد الدولي على مبدأ تبادل الموارد الوراثية النباتية دونما قيود. وقد خضع هذا التعهد للتعديل في قرارين صدرا عن المؤتمر العام للمنظمة، أحدهما يمثل التفسير المتفق عليه، والثاني يتعلق بحقوق المزارعين: وكلاهما يمثل الآن جزءا مكملًا للتعهد. ويشير هذان القراران الى أن حقوق مربي النباتات تتوافق مع التعهد الدولي، ويعترفان بحقوق المزارعين، ويعتبران أن الصندوق الدولي للموارد الوراثية النباتية وسيلة ممكنة لتطبيق مفهوم حقوق المزارعين عمليا. أما مبدأ تبادل الموارد دونما قيود فسوف يخضع للتعديل من جديد من خلال مدونة السلوك الدولية المقترحة بشأن جمع الأصول الوراثية ونقلها، التي تقترح مجموعة من القواعد بخصوص هذه المسائل.

٢١ - والتعهد الدولي، بوضعه الحالي، يمثل اتفاقية غير ملزمة قانونا. واذا أريد لها أن تتطور الى اتفاقية ملزمة فانه يجب تحقيق احد امرين: (١) أن تتخذ صيغة اتفاقية مستقلة، أو (٢) أن يتم تعديلها لتصبح بروتوكولا لمك قانوني بشأن التنوع البيولوجي. وفي الحالة الأخيرة، فان التعديل ربما يصبح لازما لضمان التناسق مع الصك القانوني بشأن التنوع البيولوجي.

٢٢ - وقد التمسست الامانة مشورة قانونية بشأن قضية التعهد الحالى ليصبح ملزما قانونا وفقا لاحد الاسلوبين السابقين، ومن المنطقى الاستنتاج انه لن تكون هناك قيود قانونية او فنية لايمكن تجاوزها لاحداث التغييرات فى التعهد الدولى، شريطة ان تدعم الحكومات الاعضاء التغييرات المقترحة *

٢٣ - وعلى هذا، فان الهيئة قد تود بحث ما يلى: (١) ما اذا كان ملائما تحويل التعهد الدولى الى اتفاقية ملزمة قانونا ام لا، و (٢) واذا كان الجواب بالاجاب، فما هو الاسلوب المناسب لهذا التحويل *

٣-٤ امكانية التوسع فى صلاحيات الهيئة

٢٤ - ناقش مجلس المنظمة، فى دورته الثامنة والتسعين، "توسيع اختصاصات هيئة الموارد الوراثية النباتية لتصبح هيئة معنية بالتنوع البيولوجى فى قطاع الاغذية والزراعة، تشمل الموارد الوراثية النباتية والحيوانية، لاتاحة المجال امام المنظمة لمعالجة المشكلات المتصلة بالتنوع البيولوجى وصيانتته واستخدامه فى اطار منهج مفاهيمى واحد * وأقر المجلس، فى هذا الصدد، ما يلى: (١) - ان هناك اختلافات فنية بين الموارد الوراثية النباتية والحيوانية، (ب) - وان هناك العديد من الجوانب القانونية والمؤسسية والمتعلقة بالسياسات تشترك فيها عمليتا صيانة واستخدام الموارد الوراثية النباتية والحيوانية، لاسيما فيما يخص صيانة وادارة تلك الموارد فى مواقعها الطبيعية * واعترف المجلس بمزايا وجود هياكل ادارية وفنية مختلفة خاصة بكل من الموارد الوراثية النباتية والحيوانية * ومن جهة اخرى، فان هناك تباينا فى الآراء حول ما اذا كان من اللازم انشاء هيئة حكومية دولية واحدة * فقد ارتأى بعض الاعضاء ان توسيع اختصاصات الهيئة قد يؤدى الى تعاون اوثق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وان كان قد يؤدى من جهة اخرى، الى تخفيف التركيز المتميز حاليا ومن ثم اضعاف العلاقات مع المجلس الدولى للموارد الوراثية النباتية * ووافق المجلس على ضرورة ان تجرى هيئة الموارد الوراثية ولجنة الزراعة مزيدا من المناقشات لموضوع توسيع اختصاصات هذه الهيئة، مع مراعاة ما يترتب على ذلك من نتائج فنية وقانونية وتنظيمية ومالية *"

٢٥ - وبناء على ذلك، فقد درست الامانة عددا من العوامل المؤيدة والمعارضة لتوسيع نطاق صلاحيات الهيئة لتشمل جوانب اوسع من التنوع البيولوجى. وفيما يلى عرض عام لمزايا وعيوب مثل هذا التوسيع فى الملاحظات *

٤-٣-١ مزايا توسيع صلاحيات الهيئة

٢٦- يمكن تحقيق عدد من المزايا من جراء توسيع صلاحيات الهيئة • فقرة المنظمة تكمن في مقدرتها على معالجة الموارد الوراثية نظرا لان هذه الموارد تؤثر في الاغذية والزراعة على مستوى المجتمعات الريفية، ولان عمل الهيئة، في مجال صيانة الموارد الوراثية وادارتها في مواقعها الطبيعية، على وجه الخصوص، يمكن ان يستفيد من توسيع المنهج على هذا المستوى. كذلك فان توسيع الصلاحيات يمكن ان يساعد في ترويج مناهج التنويع والتكامل للاستفادة من النظام الايكولوجي على نحو قابل للاستمرار •

٢٧ - ومعلوم ان المملكتين النباتية والحيوانية مترابطتان على نحو وثيق على مستوى النظام الايكولوجي، حيث يغدو ضروريا دراسة النباتات والحيوانات جنبا الى جنب. فالتكنولوجيا الحيوية، التي تتخلل كل قطاعات التنوع البيولوجي، تلغى ايضا العديد من الحواجز التي تفصل بين الانواع والنساق والممالك، بفضل سماحها للجينات ان تنتقل على نحو واسع •

٢٨ - كما يمكن ان تحقق كذلك مزايا تنظيمية، والمزيد من الكفاءة الاقتصادية، في حال ما اذا شمل جهاز واحد جميع اشكال التنوع البيولوجي، ذلك لان مثل هذا الجهاز الفريد يمكن ان ييسر التنسيق مع الحكومات التي تعالج، على نحو مطرد، قضايا السياسات المتعلقة بالتنوع البيولوجي باسلوب متكامل. كذا فان توسيع الصلاحيات يمكن ان يتيح للهيئة التعاون بقدر اكبر مع المنظمات الاخرى مثل برنامج الامم المتحدة للبيئة واليونسكو واليونيدو والاتحاد الدولي لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية والمعهد العالمي للموارد •

٤-٣-٢ عيوب توسيع صلاحيات الهيئة :

٢٩ - ومن الجهة المقابلة، فان مثل هذه التوسيع يمكن ان تكون له عيوبه • فالهيئة شمتند، في الوقت الراهن، على معارف وخبرات محكمة وموسعة فيما يتعلق بالموارد الوراثية للنباتات المفيدة • ويمكن ان تتحول الهيئة عن تركيزها الحالي على الموارد الوراثية النباتية الاقتصادية، كما ان برنامج عملها الراهن الذي ينصب على القضايا الفنية وقضايا السياسات، يمكن ان يتقلص او يتوقف. وانه حتى اذا ما تحققت الكفاءة في المدى البعيد فان ضغوط التكامل قد تضحل، في المدى

القصير او تغطي على النشاط البرامجى فى وقت لايزال فيه المجتمع الدولى بحاجة ماسة الى خبرة المنظمة فى مجال الموارد الوراثية النباتية .

٣٠ - اما النظم القانونية التى تحكم حقوق الملكية الفكرية بالنسبة لمختلف قطاعات التنوع البيولوجى، فتتباين، عموماً، من حيث مراحل تطورها . فعلى سبيل المثال، نجد ان "حقوق المزارعين" - رغم اهميتها البالغة بالنسبة للنباتات فى بعض البلدان - قلما تثار فى حالة الحيوانات . اضافة الى ذلك، فهناك نماذج مختلفة من التنوع الوراثى والاعتماد المتبادل بالنسبة للنباتات والحيوانات، اذ ان معظم التنوع الوراثى بالنسبة للمحاصيل الرئيسية موجود فى البلدان النامية، فى حين ان التنوع بالنسبة للانواع الحيوانية الرئيسية المدجنة موجود فى البلدان المتقدمة .

٣١ - وهكذا فان الحفاظ على الهيكل الحالى سوف ييسر كذلك التعاون مع المجلس الدولى للموارد الوراثية النباتية وبقية المراكز الدولية للبحوث الزراعية الموجهة نحو المحاصيل . اما من الناحية الفنية، فتجدر الملاحظة ان ادارة الموارد الوراثية النباتية والحيوانية تتباين كثيراً فى التفاصيل، الامر الذى قد يجعل تنفيذ عملية توسيع الصلاحيات امراً بالغ الصعوبة . ومع ذلك فان الصعوبات الفنية التى يمكن ان تواجه هيئة بمفردها فى معالجة جوانب مختلفة من التنوع البيولوجى تحتاج الى انماط متباينة من الخبرة، ربما يمكن التغلب عليها عن طريق انشاء مجموعات ملائمة من الخبراء .

٣-٣-٤ التصورات الممكنة :

٣٢ - نورد فيما يلى اربعة احتمالات، تتراوح بين الابقاء على الاوضاع كما هى، والتوسع فى الصلاحيات لتشمل مختلف الجوانب الاخرى للتنوع البيولوجى . وهذه التصورات ليست، بالضرورة، على سبيل الحصر، ذلك لان حدوث تحول تدريجى فيما بينها بمرور الوقت، امر وارد . ومن جهة اخرى، فان هذه التصورات تتقدم مجالا واسعا من الاحتمالات امام الهيئة لبحثها ودراستها .

٣٣ - وابسط هذه التصورات هو الابقاء على الهيئة وعلى صلاحياتها الراهنة كما هى دونما تغيير . فالحجة الرئيسية التى قد تود الهيئة

بحسبها تتمثل فى أن التعجيل فى التوسع وإعادة الهيكلة يمكن أن يضرا ببرنامج يبدو أنه يمضى على شكل جيد، حيث أن هذا البرنامج قد حل العديد من الاعتبارات الفنية والمتصلة بالسياسات بطريقة ربما تكون أنسب الطرق للنباتات، فضلا عن أن هذا البرنامج يتقدم، كما يبدو، على نحو فعال فى تنفيذ التعهد الدولى من خلال الشبكة العالمية للموارد الوراثية النباتية.

٣٤ - ويلى ما سبق من حيث التعقيد، تصور يقضى بادراج الماشية والحيوانات الأخرى ذات الأهمية الاقتصادية التى تعتمد على الأرض ضمن اختصاصات الهيئة، جنبا الى جنب مع الموارد الوراثية النباتية. ويلزم، فى هذه الحالة، انشاء مجموعات مستقلة من الخبراء الفنيين تختص بالنباتات والحيوانات لتقدم المشورة العملية فى ميادين متخصصة، فى حين تقوم الهيئة بتحديد الأولويات واسداء المشورة المتعلقة بسياسات البرنامج العام.

٣٥ - أما الاحتمال الثالث فربما تمثل فى توسيع صلاحيات الهيئة لتشمل جميع الموارد الوراثية ذات الأهمية بالنسبة للأغذية والزراعة، ويقصد بذلك ماسبق الإشارة اليه فى الفقرة الأنفة، تضاف اليها الموارد الوراثية الماشية المفيدة بما فى ذلك الأسماك والاحياء المائية الأخرى مثل الأعشاب البحرية. وميزة هذا التصور هى أنه يساعد الهيئة فى تركيز اهتمامها على وضع السياسات بما يتمشى مع السياق العام لأعمال المنظمة. ووفقا لهذا التصور وسابقه، فإن الهيكل المحتمل ربما يكون على شكل هيئة راعية، يتبعها مجموعات خبراء متخصصة تقدم المشورة البرامجية الفنية فى مختلف القطاعات.

٣٦ - وأما التصور الأكثر اكتمالا فيقضى بتوسيع صلاحيات الهيئة لتشمل كامل التنوع البيولوجى، وذلك من منطلق أنه يصعب التمييز بين أجزاء التنوع البيولوجى ذات الفائدة المباشرة وتلك التى تكون فائدتها محتملة. ومن الناحية العملية، فإن مثل هذا التوسيع ربما يكون صعبا. فالافتقار الى بؤرة تركيز واضحة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، ربما يجعل تحديد الأهداف والأولويات المعقولة أمرا محفوبا بالمشاكل، بل أن هذا يمكن أن يطمس الخطوط التى تفصل بين صلاحيات المنظمة والمؤسسات الأخرى مثل الاتحاد الدولى لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية والمندوق العالمى للحياة البرية التى دابت على تركيز اهتمامها على الأصناف النباتية المعرضة للخطر وغير المستزرعة، وعلى الموارد الطبيعية.

٣٧ - وتدور القضايا التي تكتنف امكانية توسيع صلاحيات الهيئة، على اعتبارات تتعلق بالسياسات أكثر من تعلقها بالمسائل الفنية. واما كان القرار النهائي الذي سيتخذ، فان الامر الذي يجب ان يكون محور الاهتمام، سواء من خلال هيئة واحدة او أكثر، هو ربط صيانة الموارد باستغلالها وتسخير الموارد الوراثية لما فيه فائدة العالم ومنفعته.

٣٨ - وربما تتقدم الهيئة من فورها بتوصية تتعلق بتوسيع نطاق اختصاصها، وربما تود التريث لمزيد من المباحثات والتطورات في هذا المجال، قبل التقدم بتوصيتها. وفي أى من الحالتين، فان الهيئة ربما تطلب من الامانة موافقتها بدراسة تتناول القضايا المطروحة، ووضع مقترحات بشأن التوسيع المحتمل لاختصاصها. ويمكن ان تنضوى هذه الدراسة على مسائل أخرى من بينها: الترتيبات التنظيمية بشأن النباتات والثروة الحيوانية والثروة السمكية، واسم الهيئة الموسعة، ومهامها، وامكانية تعديل التعهد الدولي بشأن الموارد الوراثية تبعا لذلك، فضلا عن اقتراح الجداول الزمنية الممكنة لتنفيذ هذه المقترحات.

خامسا - مسائل مطروحة على الهيئة لدراستها

٣٩ - يرجى من الهيئة اعطاء توجيهاتها بشأن مايلي:

(١) دور كل من المنظمة والهيئة في المفاوضات المتصلة بالاطار القانونى بشأن التنوع البيولوجى (الفقرات ١٥-١٨)،

(٢) امكانية تحويل التعهد الدولي للموارد الوراثية النباتية الى اتفاقية ملزمة قانونا، او الى بروتوكول للاطار القانونى المقترح بشأن التنوع البيولوجى (الفقرات ١٩-٢٣)،

(٣) مدى استحسان توسيع نطاق صلاحيات الهيئة لتشمل جوانب أخرى من التنوع البيولوجى، والطرق الاجرائية الممكنة لتحقيق هذا التوسيع (الفقرات ٢٤-٣٨).

6
1
8
4

C

C

C